

المواجهة بين الأجهزة الأمنية الفرنسية وفدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا

الأستاذ: إيدو شعبان

المركز الجامعي نور البشير-البيضاء

ملخص

في الوقت الذي كانت فيه جبهة التحرير الوطني تواجه القوات العسكرية الاستعمارية الفرنسية على الأرض الجزائرية، كانت بالتوازي تخوض مواجهة ثانية على التراب الفرنسي وفي البلدان المجاورة لفرنسا ضد مختلف الأجهزة الأمنية الفرنسية من أجل ذلك قامت بتأسيس فدرالية تابعة لها بفرنسا لتكون ذراعها الضارب للاستعمار في عقر داره، ولتقوم بتعبئة الجالية الجزائرية في المهجر لتقدم الدعم اللازم للثورة التحريرية. وبهذه الكيفية نجحت جبهة التحرير الوطني في نقل، ولأول مرة في تاريخ الثورات التحريرية، الحرب إلى أرض البلد المحتل، وهو ما اعتبر الحالة الوحيدة في العالم التي شهدت مثل هذه الصيغة من الكفاح ضد محتل. ولمواجهة هذا الوضع الفريد من نوعه استنفرت وزارة الداخلية الفرنسية أجهزتها الأمنية المختلفة لتدخل في مواجهات مباشرة مع فدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا، لا تقل ضراوة عن المواجهات التي كانت تدور رحاها في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: جبهة التحرير الوطني - الثورة التحريرية - فدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا - وزارة الداخلية الفرنسية - الأجهزة الأمنية الفرنسية.

ABSTRACT:

Meanwhile the FLN (National Liberation Front) was facing the French colonial forces on Algerian land; it engaged in a second confrontation on French land and its

neighboring countries against the French security services. Therefore, it established a federation in France to be its firm arm in its own home, and to mobilize the Algerian community in the diaspora to provide the necessary support for the liberation revolution. Thus, for the first time in the history of liberation revolutions, the FLN succeeded in shifting the war into the territory of the colonized country, which was considered the only situation in the world that saw such a formula of struggle against the colonizer. To counter this unique situation, the French Interior Ministry has mobilized its various security services to intervene in direct confrontations with the National Liberation Front (FLN) in France, no less ferocious than the clashes that were taking place in Algeria.

Key words: National Liberation Front - The Liberation Revolution – federation of FLN in Franc - the French Interior Ministry – French security services.

"ج.ت.و." تحت المجهر " بهذه الكلمات عنون (لوران شابرون - Laurent Chabrun) الفصل السابع من كتابه «حرب الظل - La guerre de l'ombre» ليبين أن مصالح الأمن الفرنسية كانت تعرف، تقريبا، كل شيء عن الجبهة ونشاطاتها في فرنسا. واستند لإثبات هذه الحقيقة على ملف مصنف "سري جدا" من قبيل جهاز الاستعلامات العامة وموجه إلى الحكومة ومكتب الجنرال (ديغول). يحتوي هذا الملف، المؤرخ في مارس 1959، على دراسة مفصلة حول تواجد «ج.ت.و.» على التراب الفرنسي وتطوره، مع إحصاء نقاط قوتها ونقاط ضعفها.¹ وإذا كانت مسألة القضاء على «ج.ت.و.» والثورة في الجزائر هي مهمة الجيش الفرنسي فإن ذات المهمة في فرنسا كانت من صلاحيات وزارة الداخلية، التي استنفرت، منذ الأيام الأولى من

انطلاق الثورة التحريرية، مصالحتها الأمنية المختلفة تحسبا لأي طارئ قد يحدث بسبب الأوضاع المستجدة في الجزائر.

1 - المصالح الأمنية الفرنسية والتصدي لنشاط فدرالية «ج.ت.و» بفرنسا

وأوروبا

تعددت المصالح الأمنية التي تصدت لنشاط فدرالية «ج.ت.و» بفرنسا وأوروبا أخطرها: مصلحة «الاستعلامات العامة - R.G»²، «مديرية مراقبة الإقليم - D.S.T»³، «شرطة باريس - P.P» و«اليد الحمراء - M.R»⁴. وقد اعتمدت هذه الأجهزة على عدة طرق للحصول على المعلومات من أهمها المراقبة الدائمة للنشطاء، اختراق صفوف الجبهة بدس المخبرين والجواسيس، الوثائق المحجوزة خلال عمليات المداهمة، الاعتقال، الإغراء والمساومة، التعذيب والتهديد...⁵

أ/ شرطة مكافحة الإرهاب والهيئات الاستعلامية المرتبطة بها.

في 27 نوفمبر 1954، عقدت وزارة الداخلية الفرنسية أول اجتماع في باريس، بعد انطلاق الثورة التحريرية، وضم كل قادة مصالح الاستعلامات العامة لمختلف المقاطعات للتباحث في الإستراتيجية التي يمكن اعتمادها للحيلولة دون انتقال الكفاح المسلح إلى باريس. وفي شهر أوت 1955 أنشأت الوزارة جهازا أمنيا عرف باسم «مصلحة تنسيق المعلومات الشمال الإفريقي - S.C.I.N.A»⁶ مرتبط مباشرة بمحافظة شرطة باريس ضم محافظة شرطة باريس، الدرك، مصلحة التوثيق الخارجي ومكافحة التجسس، قيادة الأركان العامة لوزارة الدفاع الوطني، مصلحة الشؤون الإسلامية والعمل الاجتماعي، ووزارة العدل. وكان الهدف من أشراك كل هذه المصالح في ذلك الجهاز هو استقبال التقارير اليومية التي تحررها كل مصلحة، والتنسيق بين المعلومات الواردة فيها، خاصة ما تعلق بالعمليات المسلحة، الاعتقالات، عدد القتلى والجرحى، الأسلحة المضبوطة، والأموال المحجوزة، ثم يتم تلخيصها وإصدارها في نشرية يومية

يمكن الاستفادة منها للحد من نشاطات جبهة التحرير الوطني وحتى الحركة الوطنية الجزائرية (M.N.A) على الأراضي الفرنسية عامة والعاصمة باريس على وجه الخصوص، والتحكم في المهاجرين الجزائريين، الذين بالتمويل كانوا يمدون الحركتين الجزائرتين بعناصر البقاء والاستمرار.⁷

في 1956 تبنت محافظة شرطة باريس إستراتيجية دفاعية مزدوجة تقوم على جمع المعلومات والقمع. بالنسبة للشق الخاص بجمع المعلومات تكفلت به «مصلحة تنسيق المعلومات الشمال الإفريقي - S.C.I.N.A»، أما الشق الخاص بالقمع فقد تم إسناده إلى «فرقة الاعتداءات والتعنيفات - B.A.V»⁸، وهي عبارة عن وحدة تابعة للمديرية العامة للشرطة القضائية أنشئت في 1953، ومتخصصة في الوقاية ومحاربة العنف الناتج عن الجنوح وكذلك قمع الحركة الوطنية الشمال إفريقية.⁹ ومع ذلك وإلى غاية 1958، لم يفلح جهاز «مصلحة تنسيق المعلومات الشمال الإفريقي - S.C.I.N.A» من تحقيق الأهداف المرجوة، واتضح بعد ثلاث سنوات من النشاط القمعي أن «ج.ت.و» أصبحت أكثر تغلغلا وتحكما في المهاجرين الذين احتضنوا الثورة أكثر من ذي قبل¹⁰. ويعود سبب هذا الإخفاق إلى صعوبة التنسيق بين مختلف المصالح، وإلى الفراغ القانوني المسجل في الإجراءات القانونية المطبقة في التعامل مع المعتقلين والمشتبه فيهم بممارسة نشاطات داعمة للجبهة، إذ كان الكثير منهم يتم الإفراج عنهم، إما بسبب عدم كفاية الأدلة ضدهم وإما لانقضاء المدة القانونية للاحتجاز. وهذا الوضع القانوني حد من فعالية الآلة القمعية للشرطة الفرنسية. من أجل ذلك جاء قانون 26 جويلية 1957 ليملاً ذلك الفراغ.

إن مضمون هذا القانون إنما هو عملية توسيع لقانون 16 مارس 1956 إلى التراب الفرنسي، والذي منح فيه البرلمان الفرنسي في عهد حكومة (غي مولي - Guy Mollet)¹¹ سلطات خاصة للجيش الفرنسي في الجزائر¹². وبموجب هذا التوسيع

أصبح للشرطة القضائية الحق في القيام بعمليات التفتيش في الصباح والمساء، الاستدعاء للحضور إلى المحكمة الأشخاص المشتبه بهم، والذين تعرضوا لعقوبات جنائية قبل صدور هذا القانون.¹³ وهكذا وجد الجزائريون في فرنسا أنفسهم في مواجهة آلة قمعية رهيبة، شبيهة بالتي يستخدمها الجيش الفرنسي في الجزائر، أقل ما يقال عنها أنها مهينة للكرامة الإنسانية. ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد، بل تطورت الأمور إلى ما هو أسوأ منذ الشهور الأولى من عام 1958، خاصة بعد تعيين (موريس بابون - Maurice Papon)¹⁴ على رأس محافظة شرطة باريس في 15 مارس 1958.

يأتي تعيين (موريس بابون - Maurice Papon) على رأس محافظة شرطة باريس على خلفية الظروف التي مرت بها باريس في أوائل عام 1958. ففي 13 مارس تظاهر حوالي ألفي شرطي انطلقوا من محافظة الشرطة باتجاه «قصر البوربون»، مقر الجمعية الوطنية الفرنسية، مرددين شعارات مناهضة للحكومة وللإدارة بسبب عجزها عن دفع «منحة المخاطرة». وتمكن المتظاهرون من اقتحام «قصر البوربون» وتعليق الدورة البرلمانية، واضطر محافظ شرطة باريس (أندري لاهيلون - André Lahillonne) إلى تقديم الاستقالة. وفي اليوم الموالي عقدت حكومة (فليكس غيار - Félix Gaillard)¹⁵ مجلسا وزاريا طارئا لمواجهة الأزمة. وخلال الاجتماع تم تعيين (موريس بابون) مديرا على محافظة شرطة باريس باقتراح من (موريس بورجيس مونوري - Maurice Bourges-Maunoury) وزير الداخلية آنذاك¹⁶. وقد بدا (بابون) حينها وكأنه الرجل القوي القادر على إدارة محافظة الشرطة بيد من حديد، ووضع حد لنشاطات «ج.ت.و.» و«ح.و.ج.» في العاصمة باريس¹⁷.

منذ تسلمه المهام على رأس محافظة شرطة باريس، طور (موريس بابون) إستراتيجية تهدف في البداية إلى خلخلة النظام الإداري والاجتماعي لفدرالية الجبهة بباريس، ثم تفويضه وتحرير الجزائريين من هيمنته وأقنع نفسه بأن الانتصار سيكون

حليفه لاعتقاده أن جموع الجزائريين في فرنسا، إنما هي كتلة ساذجة وموالية في الأساس لفرنسا، وغبر ملتزمة جديا إلى جانب قضية التحرير الوطني، لكنها خاضعة لأقلية من المناضلين الجبهويين، والمقدر عددهم بحوالي خمسة آلاف شخص، والذين يفرضون هيمنتهم بواسطة العنف الإرهابي¹⁸. وتقوم إستراتيجية (بابون) على ثلاثة مصارع، الأول: العمل النفسي¹⁹ والاجتماعي، الثاني: العمل القمعي، والثالث: التحييد بواسطة إبعاد الوطنيين النشطين وترحيلهم إلى الجزائر وحماية الأشخاص المهددين بالموت من طرف «ج.ت.و».

لإنجاز المهمة بنجاح قام الجنرال (شارل ديغول - Charles De Gaulle) العائد إلى الساحة السياسية²⁰، بعقد اجتماع في 09 جويلية 1958 بحضور ممثلين عن وزارة الإعلام والداخلية والقوات المسلحة والشرطة، أفضى إلى تشكيل فريق عمل أوكلت له مهمة دراسة واقترح أشكال العمل النفسي والدعاية الأكثر فعالية لتخليص المهاجرين الجزائريين في فرنسا من قبضة «ج.ت.و». وفي تقاريره المحررة في 23 جويلية وفي 01 أوت وفي 16 أكتوبر، أظهر فريق العمل استعداد النظام الجديد في فرنسا لاعتماد الطرق المتبعة في مواجهة العمل المسلح بالجزائر إلى التراب الفرنسي، وأنه يوافق بالكامل على التقنيات التي جلبها (بابون - Papon) معه إلى باريس. ورغم أن (ديغول - De Gaulle) كان معارضا لنظرية الحرب الثورية²¹، كما ذكر بعض المؤرخين، إلا أن (بابون - Papon) أكد في مذكراته أن (ديغول - De Gaulle) قد أعطاه الضوء الأخضر لتنفيذ المخطط الجديد الذي كان بصدد التحضير له، وذلك في اجتماع، شهر جوان 1958، والذي كان هو شخصا حاضرا فيه²². وفي 24 جويلية 1958 حرر (بابون - Papon) وثيقة عمل أساسية بعنوان: «تعليمة حول قمع الإرهاب الشمال الإفريقي - Note sur la répression du terrorisme nord-africain» ووزعها في 01 أوت على فريق العمل، ثم في 23 أوت 1958 على وزراء

الداخلية، العدل، والقوات المسلحة خلال الاجتماع الوزاري الهام الذي جمعهم في ذلك اليوم، و تقرر فيه تأسيس جهازين أمنيين خاصين بالجزائريين هما: «مصلحة تنسيق الشؤون الجزائرية - S.C.A.A» و«مصلحة مساعدة فرنسيي الجزائر المسلمين التقنية - S.A.T-F.M.A». وفي تلك الوثيقة سجل أن الجيش قى الجزائر، ولحاربة «ج.ت.و» يمتلك، في آن واحد، سلطات خاصة ويستخدم تقنيات خاصة تدخل أكثر في الجانب العملياتي، وليست مجرد عمليات لحفظ الأمن. في حين سجل ضعف وعجز القانون في فرنسا في قطع الطريق أمام "الإرهابيين". ولإثبات صحة أقواله، أكد بأن الشرطة قامت ليلة 14 جويلية 1958 باعتقالات استباقية طالت 700 جزائري تم التعرف عليهم وعلى قدرتهم على تنفيذ عمليات. لكن وجدت نفسها مجبرة على إخلاء سبيلهم بعد انقضاء المدة القانونية للاعتقال وهي 48 ساعة، ولم يكن من الممكن الاحتفاظ بهم لمدة أطول في السجن بدون حكم قضائي لاستجوابهم، مثلما كان متاحا في الجزائر. وشدد على أربعة إجراءات وجب على الحكومة اتخاذها بشكل استعجالي. أولا: إبعاد من فرنسا كل المشتبه بهم بممارسة "الإرهاب"، وهذا ما يسمح للسلطات العسكرية في الجزائر بإعداد نظام قمعي مناسب للمعنيين، بمعنى إخضاعهم لأشكال من الاستنطاق لا يمكن للرأي العام الموافقة عليه إن حدثت في فرنسا. ثانيا: إعطاء مزيد من السلطات للمحاكم العسكرية في فرنسا. ثالثا: السماح بسجن (الإقامة الجبرية) وبأمر من الإدارة، كل شخص مشتبه به بالعمل مع «ج.ت.و» ولا توجد أدلة كافية لرفع دعوى قضائية ضده. رابعا: ترحيل الأشخاص إلى الجزائر على أساس إدانة قضائية، بمعنى بأمر من المحاكم الجزائرية²³. ويبدوا أن مبادرة (بابون - Papon) قد نجحت في التأثير على سياسة الحكومة، التي أصدرت أمرية 07 أكتوبر 1958 تسمح فيها بسجن الجزائريين الموقوفين لمدة أسبوعين، مما يعطي الوقت الكافي للشرطة والجيش لاستجوابهم. أما

وزير الداخلية (إميل بيليسي-Émile Pelletier) فقد قرر وضع الجزائريين في مراكز التجميع دون محاكمة، أو ترحيلهم إلى الجزائر وتسليمهم إلى الجيش هناك²⁴.

لقمع الجزائريين، محاصرتهم والتضييق عليهم وتحويل حياتهم إلى جحيم ودفعتهم في الأخير إلى التوقف عن السير خلف فدرالية جبهة التحرير وتقديم الدعم لها، زودت وزارة الداخلية الفرنسية شرطة باريس بمجموعة من الأجهزة الأمنية الخاصة بالجزائريين فقط، واستدعت للإشراف عليها، من الهند الصينية والجزائر، أكفأ الإطارات وأكثرهم خبرة في كيفية التعامل مع السكان الأهالي في المستعمرات ومحاربة الحركات الوطنية الاستقلالية. وهذه الأجهزة هي: «مصلحة تنسيق الشؤون الجزائرية - S.C.A.A»²⁵، «مصلحة مساعدة فرنسيي الجزائر المسلمين التقنية - S.A.T-F.M»²⁶، «قوة الشرطة المساعدة - F.P.A»²⁷، «مكاتب الاستعلام المتخصصة - B.R.S»²⁸ و«فرقة الاعتداءات والتعنيفات - B.A.V».

بالنسبة لجهاز «م.ت.ش.ج - S.C.A.A» يهتم أساسا بإدارة دواليب الآلة القمعية المسلطة ضد الجزائريين، تأسس في الاجتماع التنسيقي الذي جمع بين وزراء الداخلية، العدل والقوات المسلحة المنعقد في 23 أوت 1958، مقره محافظة شرطة باريس، ويضم ثلاثة فروع: فرع التأثير النفسي والاجتماعي، فرع التدخل، ويضم عناصر الشرطة القضائية، وفرع الاستعلامات، مهمته هو التنسيق بين الأجهزة الأمنية الأخرى، وتجميع المعلومات، مهما كان مصدرها، حول فدرالية الجبهة في باريس، تحليل الوثائق المحجوزة، التعرف على إطارات الفدرالية بواسطة سجل مركزي، وتخطيط العمليات القمعية. ومن الناحية الإدارية فإنه ملزم بتقديم تقارير يومية وأسبوعية حول تطور نشاط فدرالية الجبهة، ومختلف العمليات التي نفذتها الأجهزة الأمنية في وسط الجزائريين²⁹. الجهاز الثاني هو «م.م.ف.ج.م.ت - S.A.T-F.M» تأسس في ذات الاجتماع الوزاري الذي تأسس فيه «م.ت.ش.ج - S.C.A.A» في 23 أوت 1958.

ويهتم بممارسة النشاط النفسي والاجتماعي بين الجزائريين. وإحدى الخصائص المميزة له هي الأهمية التي يوليها للعلوم الاجتماعية لفهم الجالية الجزائرية. وتعود فكرة إنشاء هذا الجهاز إلى ثلاثة ضباط سامين في «الفرع الإداري المختص - S.A.S»³⁰ و«الفرع الإداري الحضري - S.A.U»³¹ بالجزائر، وتم استدعائهم خصيصا وسريا إلى باريس في 13 أوت 1958 للاستعانة بخبرتهم في مجال العمل النفسي والاجتماعي والاستعلامات وهم: (روجي كونيبيل - Roger Cunibile)، (لويس بارنت - Louis Parent)، (هيبوليت برينجيير - Hippolyte Berenguier)³². يُذكر أن (كونيبيل - Cunibile) و(برينجيير - Berenguier) طبقا المقاربة العلمية التي جاء بها (روبار مونتاني - Robert Montagne)³³ في التعامل مع المهاجرين في باريس، ثم عمت بعد ذلك على فرنسا، وتقوم تلك المقاربة على القيام بإحصاء مفصل للمهاجرين الجزائريين المقيمين في باريس وجمع معطيات عن المناطق الأصلية التي جاءوا منها والقبيلة التي ينحدرون منها، وبهذه الكيفية يتم وضع بطاقة معلومات لكل شخص. تهدف هذه العملية إلى الفهم الجيد للشبكات التي ينشط فيها المهاجرون والتي عادة ما تكون قائمة على أساس الولاء الجهوي. الجهاز الثالث هو «ق.ش.م - F.P.A»، والتي أنشئت في 30 نوفمبر 1959، بقرار من الوزير الأول آنذاك (ميشال دوبري - Michel Debré)³⁴ وتعرف أيضا باسم «الحركة - Les Harkis»³⁵ وهي عبارة عن شرطة مساعدة مكونة فقط من الجزائريين، توضع تحت تصرف مدير شرطة باريس، ويتم إشراكها في الحرب المكثفة على «ج.ت.و» في باريس. وقد تم استنساخها عن القوات المساعدة التي استخدمها النظام الاستعماري في الجزائر³⁶ وتعود فكرة إنشاء هذه الفرقة إلى النقيب (ريموند مونتنيير - Raymond Montaner)³⁷، الذي لعب دورا أساسيا في إعداد الآلة القمعية ضد الجزائريين في باريس. وعلى أساس خبرته في مراقبة الأحياء القصدية تم تعيينه في باريس كقائد ل«م.م.ت - S.A.T» في المقاطعة الأولى، حيث تتواجد أحياء

«نونير - Nanterre» القصدية، والتي كانت من بين الأماكن المحتضنة لنشاط فدرالية جبهة التحرير في باريس. وقد أقام (مونتنيير - Montaner) مركز قيادته بـ 9 «شارع هارفي - Rue Harvey» بالدائرة الحضرية الثالثة عشرة. الجهاز الرابع هو «مكاتب الاستعلام المتخصصة - B.R.S.» وهي عبارة عن مكاتب ذات طابع استخباراتي محض تهتم بجمع المعلومات وتصنيفها، بحيث تكون جاهزة للتطبيق. وكان كل قطاع مزود بهذا النوع من الأجهزة مثلما هو الحال بالنسبة لمحافظة شرطة باريس، والذي وظيفته محاربة فدرالية جبهة التحرير بفرنسا والحد من التأثير والهيمنة الذي تمارسه على المهاجرين الجزائريين في العاصمة باريس. أما جهاز «فرقة الاعتداءات والتعنيفات - B.A.V» فهي، كما وصفها (إيمانويل بلونشار - Emmanuel Blanchard)³⁸ عبارة عن شرطة باريسية للجزائريين فقط³⁹. كل تلك الأجهزة كانت تشكل منظومة قمع متكاملة تستجيب للمخطط الشامل الذي وضعه (بابون - Papon) ومساعديه من ذوي الخبرة وبمباركة الحكومة من أجل تحويل حياة الجزائريين إلى معاناة لا تنتهي.

كما ذكرنا سابقا ركزت إستراتيجية شرطة باريس في محاربة «فدرالية جبهة التحرير» بفرنسا على العمل الاجتماعي والنفسي من جهة وعلى القمع المكثف من جهة أخرى. ففي جوان 1958 نظم (بابون - Papon)، بالتعاون مع مصلحة النشاط النفسي التابعة للجيش، أول عملية اختباريه باتجاه المساكن والأحياء القصدية للتوغل داخل الجالية الجزائرية، بواسطة توزيع منشور باللغتين العربية والفرنسية، بث الموسيقى العربية وعرض أفلام دعائية. وفي الجانب الاجتماعي قام بتنصيب مداومات في الأحياء الآهلة بالسكان الجزائريين لمساعدتهم في متابعة شؤونهم الإدارية، كملء الاستمارات الخاصة ببطاقات الإقامة، بطاقات الهوية، الشكاوي، إجراءات السفر إلى الجزائر لزيارة الأهل، وغيرها من الخدمات الإدارية. لكن في المقابل كانت المصالح

القائمة على تلك المداومات تقوم بتدوين البيانات الشخصية للوافدين عليها سواء المقيمين أو الوافدين الجدد ويتم وضع ملف إداري لكل شخص. إلى جانب ذلك كانت فرق العمل الاجتماعي تتفقد الحالة المعيشية للجزائريين من خلال القيام بحملات صحية أسبوعية أو كل أسبوعين، يتم خلالها الاطلاع على وضعية المرافق، المراقد والفنادق المفروشة التي يقيم بها الجزائريون. وغالبا ما كانت تلك الفرق تلجأ إلى إجبار المحلات التي تكون في حالة مزرية على ترميمها وإلا تعرضت للإغلاق. وهنا أيضا لم تكن العمليات الصحية بذاتها هي الهدف وإنما فرصة لإحصاء نزلاء المراقد والفنادق ومعرفة حالة الجزائريين النفسية وتوزيع المناشير التي تمجد فرنسا وتندد بـ«ج.ت.و» وفدراليتها⁴⁰. أما الإستراتيجية القمعية فكانت تهدف من جهة، إلى تفكيك الشبكة الاجتماعية والصحية التي وضعتها فدرالية جبهة التحرير لتأطير المهاجرين الجزائريين، وخلق نظام جمع الاشتراكات الشهرية، ومن جهة أخرى إضعاف مجموع الجالية الجزائرية بواسطة زرع جو من الخوف الدائم. اصطلح على تسمية هذه الإستراتيجية بـ«عمليات التناضح - Les opérations Osmose»، وتقوم على تكثيف عمليات الاستجواب العنيفة في الشوارع على المهاجرين الجزائريين. ففي 1958 شملت عملية الاستجواب والمراقبة حوالي 121992 شخص و 121699 شخص في 1959، تم إحالة نصفهم إلى «مركز فانسان»⁴¹ لكشف الهوية - CIV» وهو عبارة عن مركز اعتقال على ذمة التحقيق⁴² يضاف إلى مراكز الاعتقال الأخرى⁴³. وقد تسببت هذه العمليات في مشاكل وصعوبات لا يمكن تجاوزها بالنسبة للمهاجرين الجزائريين، فهم لم يفقدوا فقط أجره الساعات التي تغيبوا عنها بسبب الاعتقال، بل فقدوا أيضا وظائفهم وإمكانية الاستفادة من منحة البطالة. شيئا فشيئا بدأت المؤسسات الصناعية بفرنسا ترفض توظيف الجزائريين بسبب قلة المواظبة أو العطل المرضية المتكررة والتي سببها العجز الناجم عن العنف الممارس عليهم من الشرطة⁴⁴.

لكن أكثر ما كان يخاف منه المهاجرون الجزائريون هو الترحيل القسري إلى الجزائر. وفكرة الترحيل كانت من إبداع ضابط في «م.م.ت - S.A.T» يدعى (هنري بيو - Henri Pillot)، والذي وجه في 9 أبريل 1959 رسالة إلى (بابون - Papon) يوصي فيها بالترحيل الفوري للجزائريين المشتبه بهم والذين يتعذر إحالتهم على العدالة لعدم كفاية الأدلة. وفي 05 جويلية 1959 وجه النقيب (ريموند مونتير - Raymond Montaner) مسؤول الفرع الأول لـ «م.م.ت - S.A.T» بـ «نونتر - Nanterre» تقريرا إلى (بابون - Papon) بعنوان: «تدمير المنظمة المتمردة» ضمنه مجموعة من الاقتراحات، من بينها: عدم وضع المشتبه بهم بالتعاون مع فدرالية جبهة التحرير في معتقلات فرنسية، لأنها، في اعتقاده، تستغل كمدارس حقيقية لتكوين الإطارات، وإنما ترحيلهم مباشرة نحو قراهم ومدنهم الأصلية. وفي الجزائر يتم تسليمهم إلى «ف.إ.م - S.A.S» المحلية للفصل في مصيرهم. ولم يتأخر (بابون - Papon) عن عرض هذه المقترحات على وزير الأول (ميشال دوبري - Michel Debré) وأقنعه بأن التعجيل بالترحيل النهائي إلى الجزائر سيدفع المهاجرين الجزائريين للاصطفاف إلى جانب فرنسا. وللتأكد من فعالية هذا الإجراء تقرر وضعه قيد التجريب بترحيل ألف شخص كمرحلة أولى، حيث يتم ترحيل من خمسة إلى ستة أشخاص يوميا على مدى ستة أسابيع لخلق شعور بالقلق العميق في نفوس المهاجرين الجزائريين ليكون هذا العقاب عبرة للجميع. وكان لهذه السياسة نتائج اقتصادية كارثية على العمال المهاجرين وعائلاتهم، إذ وجدت العديد من العائلات نفسها بلا دخل، وتجهل ما الذي حل بالأب أو الزوج الذي اعتقل ورحل إلى الجزائر⁴⁵.

ازداد القمع حدة وشراسة واشتد الحصار أكثر على المهاجرين الجزائريين في سنتي 1960 و1961 مع ظهور «ق.ش.م - F.P.A» المشكلة من «الحزكي» والتي كثفت تدخلاتها العنيفة في الأحياء الأهلة بالسكان الجزائريين بهدف الكشف عن المسؤولين

المحلين التابعين لفدرالية «ج.ت.و.» بفرنسا، اعتقال المتعاطفين معها أو وضعهم تحت طائلة الإقامة الجبرية، الحيلولة دون دفع الاشتراكات المالية الشهرية وتشجيع السكان على الانتظام في مجموعات للدفاع الذاتي⁴⁶. ويبدو أن المخطط الجديد تأثر بـ«مخطط شال» الذي كان يجري تطبيقه في الجزائر منذ 06 فيفري 1959⁴⁷.

ب/ مديرية مراقبة الإقليم (D.S.T)

لم تكن «مديرية مراقبة الإقليم - D.S.T» أقل نشاطا وقمعا من شرطة باريس والأجهزة المرتبطة بها في ملاحقة عناصر «ج.ت.و.». وقد كانت وراء إجهاد المحاولات الأولى لتأسيس «فدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا»، بدءا بمعظم فريق الفدرالية الأولى بقيادة (مراد طربوش)، مروراً بفريق (صالح لوانشي)، ووصولاً إلى فريق (محمد لبحاوي). ومع ذلك، وكما ذكر (علي هارون)، فإنه كلما سقط رجل إلا وخرج آخر من الظل وتقوم استراتيجية «دي.أس.تي - D.S.T» لتحييد نشاطات «ج.ت.و.» بفرنسا على الاختراق ودمس الجواسيس والمراقبة الشديدة للنشطاء وجمع المعلومات الكافية عن هوياتهم والأماكن التي يترددون عليها، لتلقي بشباكها عليهم⁴⁸. ويروي (روجي فيبوت - Roger Wybot)⁴⁹ وبكثير من الغرور والمبالغة، الطريقة التي يستخدمها ضد فدرالية «ج.ت.و.» بفرنسا. ففي عمليات الاختراق ذكر: "طورت نظامي لاختراق شبكات «ج.ت.و.» بواسطة عملائنا. الرجال الذين ندسهم في التنظيم المعادي، وعادة يكونون في مراكز ثانوية، نساعدهم للوصول تدريجياً إلى مراكز مهمة لدى المتمردين. نسمح لهم مثلاً بتمرير الأسلحة والمال لـ«ج.ت.و.». فمواكبهم السرية لنقل الأسلحة تكون دائماً محمية من طرف «دي.أس.تي - D.S.T»، بينما نقل الأسلحة من القادة الآخرين يتم تعطيله ومصادرته. ولإبعاد أدنى شك عن مخبريهم يقول: "بموافقتنا وبالتعاون

مع الجيش الفرنسي، يقوم عملائنا لدى «ج.ت.و» بتدبير عمليات وهمية لإضفاء عليهم حالة من المجد في نظر هيئة الأركان في القاهرة وتونس. في كل مرة كنا ننظم كل شيء بأنفسنا لإعطاء مصداقية كاملة للعمليات. " ويدعي (ويبوت - Wybot) بأنه يسيطر على الأوضاع وهو على علم بكل شيء، حيث يقول: "...، بمجرد قيام «ج.ت.و» بعملية، كنت أعرف من قام بها، وإذا أردت بإشارة واحدة يتم توقيف الفاعلين... لكن ما يهمني ليس هو اعتقال بعض الإرهابيين الجزائريين. في معظم الأحيان أتركهم يجرون قليلا وأراقبهم من بعد وأدون اتصالاتهم ومخابثهم. أسلوبهم هو القيام، من وقت لآخر بعمليات مدهامة لضرب تنظيمهم جزئيا. وأمكن عمدا البعض من الإفلات..." أما سياسته اتجاه القادة فتقوم على زرع الشك وتأليبهم ضد بعضهم البعض: "... أثناء بعض التوقيفات الواسعة أقوم بتسريح العناصر الأكثر تشددا، بحيث أضفي حولهم جو من الشك. ويتساءل أصدقائهم ويتعجب كيف أفلتوا بهذه السهولة؟، ثم يتم الإبلاغ عنهم من طرف عملائنا على أساس أنهم مخبرين للشرطة وهكذا يتم تصفيتهم باعتبارهم خونة...⁵⁰ ."

وتعتبر «قضية مراد - L'affaire Mourad» واحدة من عمليات الاختراق لـ «دي.أس. تي - D.S.T» لصفوف فدرالية «ج.ت.و» بفرنسا وعلى أعلى مستوى. تمكنت «دي.أس. تي - D.S.T» من دس (يونسى عبد الله)⁵¹، وهو الاسم الحقيقي لـ(مراد) كجاسوس في صفوف فدرالية «ج.ت.و» بفرنسا ومهدت له الطريق ليصل إلى المناصب الإدارية العليا للفدرالية. وحسب (محمد حربي)، فإن (بوشفة أرزقي) وهو مكلف «ج.ت.و» على منطقة «مرسيليا» والمسؤول المباشر على (مراد)، أكد أن ملف هذا الأخير لا يحتوي على أي وثيقة تساعد على معرفة ماضيه قبل الانخراط في

الجبهة، وأن «دي.أس. تي - D.S.T» جعلته ينقلب إما في فترة اعتقاله في أكتوبر 1957 وإما بعد إطلاق سراحه في جويلية 1958. بعد أن أصبح حرا وتعيينه على رأس عمالة الجنوب⁵² قامت «دي.أس. تي - D.S.T» بعملية تطهير لصالحه، إذ اعتقلت (بوشفة أرزي) ومعاونيه في شهر سبتمبر 1958، واعتقلت أيضا (دقسي محمد الطاهر)، قائد ولاية الجنوب، بعد الوشاية به، ليحل محله (يونس عبد الله). وبهذه الكيفية تقلد هذا الأخير مناصب عليا في تنظيم فدرالية الجبهة، وأصبحت شبكة فدرالية الجبهة بمرسليا تحت مراقبة «دي.أس. تي - D.S.T». واعترف (يونس) نفسه بهذه الأفعال في إحدى شهاداته: "أفهمتي [الشرطة] بأنه منذ إطلاق سراحي. وجدت الطريق حرة لبلوغ مناصب المسؤولية العليا، وأن اعتقالي كان متاح في فرص عديدة، وأنها فعلت كل ذلك لتمكيني من الوصول إلى المستويات العليا، وأنها قررت إجباري على التعامل معها ومساعدتها⁵³.

بفضل هذا التعاون تمكنت «دي.أس. تي - D.S.T» من تنظيم عمليات ضد فدرالية «ج.ت.و» بفرنسا. ففي بداية شهر نوفمبر 1961، وبالتعاون مع ضباط من محافظة باريس، نفذت عمليتين كبيرتين ضد فدرالية «ج.ت.و»، الأولى: يوم 4 نوفمبر وأدت إلى اعتقال العديد من الأشخاص جزائريين وفرنسيين⁵⁴ والاستحواذ على كتلة من وثائق فدرالية الجبهة، والتي تم تحويلها إلى أرشيف محافظة الشرطة. أما العملية الثانية فقد وقعت في ليلة 9 إلى 10 نوفمبر تم خلالها القبض على معظم القادة الفدراليين لباريس وضواحيها، وكذا العديد من الفرنسيين الذين كانوا ينشطون ضمن شبكة الدعم اللوجستي للثورة والمعروفة باسم «حملة الحقائق - Les porteurs de valises»، إضافة إلى مصادرة كتلة ضخمة من الوثائق⁵⁵. والنجاح الذي حققته تلك العمليات لم تمنع من وجود ثغرات في إدارة الاختراق وأفضت في الأخير إلى كشف عمالة (يونس). ففي السداسي الأول من 1962 صادرت «دي.أس. تي - D.S.T»

من تنظيم فدرالية الجبهة في منطقة باريس، والتي يقودها (محمد أكلبي بن يونس)، مبلغ 543 مليون فرنك قديم. الظروف التي تمت فيها مصادرة الأموال والقبض على الوسطاء الفرنسيين مع (بن يونس) لفتت انتباه المسؤولين الفدراليين. فقد لاحظ (عمار العدلاي) مسؤول التنظيم ونوابه في باريس بأن عمليات التفتيش كانت تحدث في المقرات المعروفة من (يونس)، وأن الأموال المنقولة من «ليون - Lyon»، التي كان (يونس) مسؤولاً عليها، كانت دائماً تصادر في باريس، وليس أبداً في «ليون» أو خلال تحويلها إلى باريس. كل هذه المعطيات أوصلت إلى كون (يونس) عميل للشرطة. إضافة إلى ذلك فقد كانت سيرته الأخلاقية محل شبهة⁵⁶، ونزاعته مع مسؤوليه حول المبالغ الناقصة من الأموال المحولة إلى باريس، لم تكن في صالحه. وبعد وقف إطلاق النار في 19 مارس 1962 وتسريح مسؤوليه ومعاونيه من السجن، تمكنت إدارة الفدرالية من الحصول على عناصر أساسية للتحقيق الذي تكفل به عضوا المكتب الفدرالي (عمار العدلاي) و(علي هارون)⁵⁷.

واصل (مراد) التعاون مع «دي.أس. تي - D.S.T» إلى وقت قريب من وقف إطلاق النار، حيث أسندت له مهام جديدة. ولتنفيذها على أكمل وجه طلب في 4 مارس إحالته على الاستيداع بحجة الالتقاء بزوجته في تونس، حيث مكث هناك من الأسبوع الثاني من شهر أبريل إلى غاية 2 ماي. وخلال إقامته هناك أجرى العديد من اتصالات، والتي تدخل ضمن مهمته الجديدة، وبشكل خاص مع ابن المدينة التي ينحدر منها «جيجل»، (محمد الصديق بن يحيى)، أحد المفاوضين الأساسيين في محادثات «إيفيان». كان (مراد) في تونس يحاول جمع معلومات حول التوجهات الجديدة لـ«ج.ت.و»، والتحقق من احتمال وجود سجناء فرنسيين لدي جيش التحرير الوطني. وبعد عودته من تونس تم استدراجه من (محمد صديق)، مراقب الولاية الرابعة بشمال فرنسا، حيث دعاه إلى لقاء مع (عمار العدلاي). وفي السيارة

فهم أن مغامرته وصلت إلى نهايتها وأن مصيره قد حُدد. وقد حاول عديد المرات الإفلات لكن دون جدوى، كما حاول الانتحار. وفي التحقيقات عمد إلى التضليل، واستمر على هذه الحال لمدة شهر ليجد نفسه في آخر المطاف مجبرا على الاعتراف لكثرة الأدلة ضده. وفي اعترافاته أقر بأن الشرطة كانت تريد أن تعرف منه عدد المنخرطين في صفوف الفدرالية، حجم الأموال المجموعة، هوية ومساكن الإطارات الفدرالية والتبليغ عنهم، أعضاء شبكات الدعم، مخازن الأموال، الأسلحة وآلات الطبع، مسؤولي المنظمة العسكرية (لوص - I'O.S)، والتوجه العام لسياسة «ج.ن.و». كما اعترف بتحويل الأموال، لكنه قلل من شأن تهمة رشوة زوجات المعتقلين. وفي 28 جوان 1962 تم النطق بحكم الإعدام في حقه. وهكذا فقدت «دي.أس. تي - D.S.T» واحد من أهم عملاءها⁵⁸.

لم تكن قضية (مراد) الحالة الوحيدة التي عملت «دي.أس. تي - D.S.T» من خلالها على اختراق فدرالية الجبهة، بل هناك حالات أخرى، كالمحاولة الفاشلة التي وقعت في 1958 لاستخدام (صافي بوديسة)⁵⁹، وهو قائد ل«الصدقة العامة للعمال الجزائريين»⁶⁰، كجاسوس، لكن (بوديسة) أعلم إدارة الفدرالية بوضعته فقررت تحويله إلى تونس ويرى (محمد حربي) أن إدارة الفدرالية لم تكن يقظة بالقدر الكافي حيال محاولات «دي.أس. تي - D.S.T» لاختراقها، ولم تتعامل مع المسألة بجديته. وحسب (بوعزيز رابح)، مسؤول «المنظمة الخاصة»، الجناح العسكري ل«ج.ت.و» بفرنسا وعضو في الإدارة، فإن بطء التعامل مع قضية (مراد)، رغم التحذيرات المتكررة للمناضلين، كان له نتائج مدمرة بالنظر إلى عدد المعتقلين والحجم الهائل من الوثائق والأموال التي تم حجزها⁶¹.

ج/ مصلحة التوثيق الخارجي ومحاربة الجوسسة (S.D.E.C.E)

لم تقتصر العمليات الأمنية ضد فدرالية «ج.ت.و» على التراب الفرنسي فقط بل امتدت إلى خارجه، خاصة في أوروبا الغربية، وبالتحديد البلدان المجاورة: في ألمانيا الغربية، سويسرا، بلجيكا، إيطاليا، الأراضي المنخفضة وغيرها. وإذا كان نشاط الـ«دي.أس. تي - D.S.T» يتم ضمن حدود التراب الفرنسي، فإن العمليات خارج الحدود هي من صلاحيات «مصلحة التوثيق الخارجي ومحاربة الجوسسة - S.D.E.C.E»⁶². وقد تأثرت سياسة الحكومات الفرنسية المتعاقبة وغير المستقرة منذ 1954 في محاربة «ج.ت.و» في الخارج بأجواء «الحرب الباردة»، حيث وجدت مصالح الاستخبار نفسها في قلب الحرب⁶³، وكان الجيش الفرنسي يمر بحالة من الشك في قدرته على مواجهة التحديات، خاصة بعد النكسة التي أصيب بها في معركة «ديان بيان فو» بالهند الصينية في 7 ماي 1954. في ظل هذه الأوضاع جنحت الحكومة الفرنسية إلى العنف لإزاحة وتصفية قادة الجبهة في الخارج، من دون أن تتورط في المسألة بطريقة مباشرة. ومن هنا قررت «م.ت.خ.ج.م - S.D.E.C.E» تنفيذ عملياتها أو بالأحرى مهماتها القذرة بالتستر وراء منظمة «اليد الحمراء»⁶⁴. وبموافقة وبمباركة من (غي مولي - Guy Mollet) الوزير الأول، (فرانسوا ميران - François Mitterand) ووزير العدل، (موريس بورجيس مونوري - Maurice Bourges-Maunoury) وزير الدفاع و(جان جيلبار-جول - Jean Gilbert-Jules) وزير الداخلية، وفيما بعد من حكومة (ميشال دوبري - Michel Debré) أول رئيس وزراء للجمهورية الخامسة الذي أعطى البطاقة البيضاء من أجل اغتيال رجال ونساء في الجزائر وفرنسا وأوروبا، وتحويل أو تدمير طائرات وسفن⁶⁵.

ذ/ منظمة "اليد الحمراء" (M.R)

دبرت «م.ت.خ.ج.م - S.D.E.C.E»، وتحث غطاء منظمة «اليد الحمراء» سلسلة من العمليات تحت اسم «أومو - Homo» وهي اختصار لكلمة «أومسيد-

«Homicide» ومعناها القتل، وكان أولها في 28 سبتمبر 1956 في مدينة «هامبورغ-
Hambourg» بألمانيا الغربية، حيث تم تفجير مكاتب تاجر الأسلحة (أوطو شلوتر-
Otto Schlütter) أحد أهم المزودين للسلاح لـ«ج.ت.و» أدت إلى قتل نائبه
(لورانزن - Lorenzen) وفي وقت لاحق في 3 جويلية 1957 قتلت والدته العجوز في
تفجير سيارتها. وفي 9 سبتمبر 1957 تعرض (جورج غيزير - Georges Geiser) صانع
المتفجرات للطعن بخنجر في «جنيف» السويسرية. وفي نفس المدينة قتل مزود
«ج.ت.و» بالمتفجرات (مارسيل ليوبولد - Marcel Léopold) بسهم مسموم أطلق
من أنبوبة فصب سكر. وفي 5 نوفمبر 1958 اغتالت «اليد الحمراء» في «بون-
Bonn» (آيت أحسن) أحد قادة الجبهة. وفي «الرباط» المغربية قتل محامي الجبهة
(أوغوست ثوفني - Auguste Thuveny) في تفجير سيارته في 28 نوفمبر 1958. ونفس
المصير لقيه (جورج بوشرت - Georg Puchert) بـ«فرانكفورت - Francfort»، وكان
عضو في مصلحة التسليح للثورة الجزائرية منذ 1955⁶⁶. وبجانب محطة القطار
بـ«ساربروك - Sarrebrück» عاصمة منطقة «الساار - Sarre» اغتيل (عبدال سولم)
في 19 جانفي 1959. وفي 21 ماي 1959 وجدت الشرطة في قلب العاصمة باريس
جثة المحامي (أمقران ولد عاودية)، أحد مجموعة المحامين الجزائريين لـ«ج.ت.و» مقتولا
برصاصتين من عيار 9 مم. وفي مقال للصحفية (باتريسيا تورانشو - Patricia
Tourancheau) بجريدة «ليبراسيون - Libération» في 18 جويلية 2001، اعترف
(ريموند موال - Raymond Muelle)، وكان ضابطا في فرقة المضليين، ونقيب سابق في
مصلحة النشاط التابعة لـ«م.ت.خ.ج.م - S.D.E.C.E» أنه: "أرسلت ثمانية رسائل
[يقصد رسائل التهديد بالقتل المرسله إلى بقية المحامين المشكلين لمجموعة المحامين
لـ«ج.ت.و» بعد مقتل المحامي (ولد عاودية)...، كل محامي «ج.ت.و» كانوا
مستهدفين. كانوا 20 أو 22 في ذلك الوقت في مجموعة

دعم «ج.ت.و»... «عملية أومو - L'opération Homo» ضد (ولد عاودية) نفذت بأمر من «ماتنيون - Matignon» [أي بأمر من الوزير الأول (ميشال دوبري)]...، وبضوء أخضر من «الإليزي - l'Élysée» [أي بموافقة رئيس الجمهورية (شارل ديغول)]⁶⁷. وفي 7 سبتمبر 1959 بـ«بيروت» اغتيل (محمد محمود جامي)، صهر رئيس المجلس العراقي، بأربع طلقات من مسدس وهو يهجم بالصعود إلى الطائرة التي كان من المفروض أن تقله إلى الولايات المتحدة الأمريكية. وكان (جامي) قد عاد من توه من مدينة «مونتر - Montreux» حيث التقى بـ(فرحات عباس). ويبدو أن «اليد الحمراء» أرادت بذلك وأد أي اتفاق أو مهمة كان من الممكن أن يؤديها (جامي) لصالح الثورة في الولايات المتحدة الأمريكية. وفي 9 مارس 1960 بـ«بروكسل» اغتيل الطالب الجزائري (أكلي عيسو) بطلقة مسدس. وبنفس المدينة لقي في 25 مارس 1960 (جورج لبارش - Goerges laperches)، وهو أستاذ جامعي، حتفه بفعل انفجار طرد يحتوي على كتاب مفتح أدى إلى بتر يديه وتمزيق جزء من وجهه وتوفي الأستاذ في سيارة الإسعاف التي نقلته إلى المستشفى. ونجا الأستاذ (بيار لغريف - Pierre Le Gréve) من طرد مفتح آخر، فتحت زوجته، لكنه من حسن الحظ لم يستقل الجزائر⁶⁸. وقائمة الجرائم التي ارتكبتها «اليد الحمراء» في حق الأشخاص طويلة، ذنبهم الوحيد هو أنهم آمنوا بحق الشعب الجزائري في نيل حريته.

بالموازاة مع عملية «أومو - Homo» التي استهدفت الأشخاص المؤيدين أو المتعاطفين مع الثورة الجزائرية، قامت «اليد الحمراء» أيضا باستهداف السفن والبواخر التي تنقل السلاح والمتفجرات لصالح «ج.ت.و». ففي «طنجة» المغربية تم تفجير السفينة «بروجا روي - Bruja Roja» المملوكة لتاجر السلاح الألماني (جورج بوشيرت - Goerg Puchert) في 18 جويلية 1957، والسفينة (تيفون - Typhoon) في 21 جويلية

1957. وبين «طنجة» و«جبل طارق» كان دور السفينة «إيما - Emma» في 31 جويلية 1957. وفي مدينة «هامبورغ - Hambourg» الألمانية انفجرت السفينة «أطلس - Atlas» في 1 أكتوبر 1958، وفي 13 أبريل 1959 السفينة «القايرة - Alkaira» في مدينة «أوستند - Ostende» البلجيكية. وحتى الطائرات لم تسلم من التفجير، ففي منطقة «فال دأوست - Val d'Aoste» الإيطالية وجد بعض سكان المناطق الجبلية حطام طائرة انفجرت في الجو وتم العثور على خمسة جثث من بينها جثة جزائري⁶⁹.

2 - رد فعل فدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا على القمع الفرنسي

رغم المنظومة الأمنية المحكمة والمشددة، ومن تصميم أشخاص وظفوا عصارة سنوات عديدة من الخبرة في إبداع طرق مستحدثة لقمع الحركات التحريرية الوطنية، خدمة لفرنسا ومحافظة على مجدها الاستعماري وصورها كإحدى أعظم القوى الاستعمارية في التاريخ الحديث والمعاصر، رغم ذلك، إلا أن فدرالية «ج.ت.و.» بفرنسا أظهرت قدرة فائقة على التكيف مع كل الأوضاع، إذ تمكنت من المحافظة على تنظيمها السياسي الإداري والعسكري، بل أكثر من ذلك، واصلت تجميع الاشتراكات، وإن لم يكن بالشكل الذي كانت عليه⁷⁰. وأجرت تعديلات على هيكلها الإداري السياسي كلما كان ذلك ضروريا وبما يقتضيه الوضع، وعينت قيادات جديدة بديلة عن التي تم اعتقالها، وكأنها تملك احتياطا كبيرا من الإطارات. كما وضحت أيضا بأنها قادرة على توجيه الضربات الموجعة واختراق الصفوف. ومع ذلك فإن أكثر ما كان يزعج الفدرالية هم «ق.ش.م.» أو «الحركي»، بحكم أن الضربة التي تأتيك من الأخ تكون أكثر إبلاما من الضربة التي تأتيك من العدو. لذلك توعدتهم بالعقاب المناسب لاصطفافهم إلى جانب العدو ضد أبناء وطنهم ودعتهم إلى مراجعة مواقفهم وعدم الثقة في المستعمر والالتحاق بالثورة قبل فوات الأوان. وهذا ما تضمنه

النداء الذي نُشر في جريدة المجاهد، ثم وزع في شكل منشور. ومما جاء فيه: "... تحرص فرنسا الاستعمارية على كل قطرة من دم أبنائها وكالمعتاد تفضل أن يُسفك دم الأجنب في حروبها على الشعوب التي تريد إبقائها تحت سيطرتها. لهذا السبب جندتكم ودربتكم وقذفت بكم في حرب مفتوحة على إخوانكم المهاجرين بفرنسا." وأبدت فدرالية «ج.ت.و» بفرنسا تفهمها للضغوط التي يتعرضون لها من العدو، لكن ذلك ليس مبررا للرضوخ لها. وجاء في هذا الصدد: "إننا على دراية بالحيل والضغوط والابتزاز التي مورست عليكم من قبل أولئك الذين يعرضونكم عن قصد لضربات مواطنيكم. أي معنى سيكون لموتكم حينئذ؟ عليكم أن تطرحوا على أنفسكم فورا هذا السؤال." في المقابل أوضحت بأنه بوسعها الرد بقوة إذا تعرض أمن مواطنيها المهاجرين بفرنسا للخطر، وحينها تقوم الصحافة الفرنسية باستغلال ذلك لتظهر بأن كفاح الجزائريين ما هو إلا تصفية حسابات بينهم وأنهم غير قادرين على التحكم في مصيرهم: "بوسعنا - كما أكرهنا على فعله في السابق حينما تحتم علينا القضاء على العديد من أعوان العدو والخونة والمرشدين، إلخ- أن نرد بقوة الوسائل نفسها على العمليات التي ستكونون أنتم منفذيها الغافلين. ستتحدث حينها الصحافة الفرنسية عن «تصفية حسابات بين الجزائريين» زاعمة أن ذلك نتيجة تشتت صفوفنا وأنا غير قادرين على أن نتحكم في مصيرنا." وفي الأخير أوضحت بأن الجزائر ستستقل لا محالة، وأنهم سيكونون في النهاية الخاسر الأكبر، وعليه ليس لهم خيار سوى الالتحاق فورا بالتورة: "إن الاستعمار بترنح وأجل اندثاره وهزيمته قد قرب... غدا سيتخلى عنكم ولن تكونوا في نظره سوى عملاء دون قيمة تذكر. كيف ستصبحون في جزائر ستعود لشعبها بأسرع مما تضمنون؟... عليكم باتخاذ قراركم. التحقوا

بصفوف الثورة الجزائرية قبل فوات الأوان⁷¹. " ويذكر (علي هارون) بأن النداء لم يلقى نجاحاً، إذ لم تستجب إلا القلة القليلة منهم⁷². وقد وضعت فدرالية الجبهة تهديداتها قيد التنفيذ في الهجوم الذي دبته «المنظمة الخاصة»، الجناح العسكري للفدرالية بفرنسا، في 23 أكتوبر 1960، على مقرات «ق.ش.م» أو «الحركي» في الدائرتين الحضريتين الثالثة عشرة والرابعة عشرة، وأسفرت عن مقتل عضوين من «المنظمة الخاصة»، وجرح ثلاثة، إضافة إلى جرح ضابط شرطة وثمانية من «الحركي»، وأعلنت الفدرالية مسؤولتها الكاملة عن الهجومات⁷³. وحسب المؤرخ الفرنسي (بيار فيدال ناكي - Pierre Vidal-Naquet)، فإن (عمار العدلاي) لم يكن يجذب اللجوء إلى التصنيفات الجسدية في التعامل مع «ق.ش.م» بل كان يفضل استعادتهم إلى الصف الوطني وكان ينظر إليهم كمساكين ضالين عن جادة الحق. وكان يرى من الأجدى هيكلتهم في الثكنات للقيام بعمل ذي صدى كإحداث تمرد داخل الثكنة أو الفرار الجماعي، وهكذا عمل يكون مردوده أكبر من الأثر منهم⁷⁴.

من الناحية الأمنية فإن التراب الفرنسي، وخاصة العاصمة باريس، كان مسرحاً لمواجهة بين منظومتين: الأولى من وضع الدولة الفرنسية نفسها، بكل ما تمتلكه من إمكانيات ضخمة، وتحت الإشراف المباشر لأربع وزارات على الأقل، وهي: وزارة الداخلية، الدفاع، العدل، والإعلام والاتصال، والثانية من وضع فدرالية «ج.ت.و» بفرنسا، وهي مجرد تنظيم سياسي يسعى لتحرر من الاستعمار. وليس صعباً أن نلاحظ الفرق الشاسع بين المنظومتين، بل لا مجال للمقارنة بينهما. وكان غاية فدرالية الجبهة هو المحافظة على التنظيم السياسي الإداري، والتنظيم العسكري، واستمرار الجالية الجزائرية في الولاء لها، خاصة فيما يتعلق بجمع الاشتراكات التي وصفها (علي هارون) بعصب الثورة⁷⁵.

الملاحظ أن المواجهة بين الأجهزة الأمنية الفرنسية وفدرالية الجبهة ازدادت شراسة منذ بدء المفاوضات في 1960 بين الحكومة الفرنسية والحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية لاعتبارات سياسية، حيث كان كل طرف يسعى إلى وضع الطرف الآخر في موقف ضعف للحصول على أكبر قدر ممكن من التنازلات. فالمعركة في هذه المرحلة من الثورة لم تعد بين الحكومة الفرنسية وتنظيم متمرّد، بل أصبحت بين الدولة الفرنسية والدولة الجزائرية الناشئة والممثلة بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية⁷⁶.

هوامش البحث:

¹ - Chabrun (Laurent), La guerre de l'ombre, RG contr FLN, préface de Benjamin Stora, Editions Jacob-Duvernet, Paris, 2011, p 105.

² - «الاستعلامات العامة - RG» هي التسمية التي عرفت بها «المديرية المركزية للاستعلامات العامة - DCRG»، وهو جهاز استعلام فرنسي تابع لل«مديرية العامة للشرطة الوطنية - DGPN». تأسس في 1907 بهدف إعلام الحكومة بكل حركة يمكن أن تهدد الدولة. في السنوات التي أعقبت الحرب العالمية الثانية، تم الاحتفاظ بهذا الجهاز لمواجهة التوتر الناتج عن بداية الحرب الباردة والحروب الاستعمارية، خاصة العنف الناتج عن الثورة الجزائرية والحركات الاجتماعية. وفي 01 جويلية 2008 تم دمج جهاز «الاستعلامات العامة - RG» و«مديرية مراقبة التراب - D.S.T» ليصبحا «المديرية المركزية للاستعلام الداخلي - DCRI».

Jean-Marc BERLIÈRE, « HISTOIRE DE LA POLICE FRANCAISE », Encyclopédia Universalis [en ligne], consulté le 3 février 2016 à 17h.
URL : <http://www.universalis.fr/encyclopedie/histoire-de-la-police-francaise/>

³ - «مديرية مراقبة الإقليم - D.S.T» هو جهاز للاستعلامات تابع لوزارة الداخلية. لدى المديرية العامة للشرطة الوطنية الفرنسية. تأسست في 1934 في عهد حكومة (غاستون دومارج - Gaston Doumergue) لممارسة الجوسسة المضادة في فرنسا، خاصة في فترة الحرب الباردة. وبعد زوال المعسكر السوفييتي، أضيفت إلى مهامه مكافحة الإرهاب وتجارة الأسلحة غير الشرعية.

وفي 01 جويلية 2008 تم دمج «مديرية مراقبة الإقليم - D.S.T.» وجهاز «الاستعلامات العامة - RG» ليصبحا «المديرية المركزية للاستعلام الداخلي - DCRI».

René LÉVY, «POLICE EN FRANCE DE LA LIBÉRATION À NOS JOURS», *Encyclopedia Universalis* [en ligne], consulté le 5 février 2016 à 20 h. URL : <http://www.universalis.fr/encyclopedie/police-en-france-de-la-liberation-a-nos-jours/>

4 - «اليد الحمراء - La Main Rouge»: هي عصابة إرهابية قامت بتكوينها أجهزة الاستخبارات الفرنسية. نشطت ببلاد المغرب العربي وأوروبا، لا يعرف بدقة عناصرها. هدفها هو تصفية رموز الحركات الوطنية في تونس، المغرب والجزائر، وتجار الأسلحة الأوروبيين الذين يتعاملون معهم. بدأت نشاطها فور إنشائها في 1952، واستمرت في عمليات الاختيال إلى فترة الستينات. وبعد تنفيذ كل عملية كانت «اليد الحمراء» تترك شعارها، وهو عبارة عن صورة يد مخضبة بالدماء. لمزيد من المعلومات حول «اليد الحمراء» يُشاهد الفيلم الوثائقي:

Omar Malek Productions, narration Omar Malek, documentaire sous le titre : « **Les Dossiers Noirs : La Main Rouge (Les Services Secrets de la République)** », texte de Omar Malek et La Doua, <https://www.youtube.com/watch?v=VgMXm89NZLA> consulté le 18-02-2016 à 19h.

5- Chabrun (Laurent), op cit, p 105.

6 - Service de Coordination des Informations Nord-Africaines

7 - Amiri (Linda), La bataille de France. La guerre d'Algérie en France, Chihab Editions, Alger, 2005, p 44.

8 - Brigade des Agressions et violences.

9 - Vallat Remy, **Un tournant dans la « Bataille de Paris » :**

l'engagement de la force de police auxiliaire (20 mars 1960). In Outre-mers, tome 91, n° 342-343, 1^{er} semestre 2004. Vichy et les colonies, p 325.

10 - Amiri (Linda), op cit, p 46.

11 - شغل (غي مولي - Guy Mollet) منصب أمين عام ل«الفرع الفرنسي للأمية العمالية - Section Française de l'Internationale Ouvrière» المعروفة اختصارا ب«S.F.I.O.» بين

1949-1969. وفي ظل الجمهورية الرابعة شغل منصب وزير أول بين 01 فيفري 1956 - 13 جوان 1957.

Dictionnaire des noms propres,
<http://www.linternaute.com/biographie/guy-mollet/> consulté le 20 Mars 2016 à 18h38mn.

12 - للإطلاع على نص قانون «السلطات الخاصة» في الجزائر ويحمل الرقم 56-253 ليوم 16 مارس 1956 ينظر: الجريدة الرسمية للجمهورية الفرنسية الصادرة يوم 17 مارس 1956, ص ص 2590-91.

وللإطلاع على نص القانون الموسع للسلطات إلى التراب الفرنسي ينظر الجريدة الرسمية للجمهورية الفرنسية رقم C.R. 48 الخميس 26 جويلية 1957، صص 1797-1817.
 13 - Vallat Remy, op cit, p 325.

14 - كان (موريس بابون - Papon) واليا لـ«قسنطينة» بين 1949 و1951، ثم أمينا عاما بحكومة الوصاية في المغرب الأقصى بين 1954 و1956، ثم أمينا عاما لـ«قسنطينة» بين 1956 ومارس 1958. كان شخصا متمرسا وصاحب خبرة بمناهج عمل الجيش الفرنسي النفسية، كما تدرب في «قسنطينة» على طرائق الجيش الفرنسي في مكافحة العمليات التخريبية التي كان جيش التحرير الوطني ينفذها ضد المصالح الفرنسية في الجزائر. وسينقل خبرته تلك لقمع الجزائريين في فرنسا في محاولة منه لوضع حد لتغلغل وسيطرة فدرالية «ج.ت.و» على الجالية الجزائرية في فرنسا.
 Amiri (Linda), op cit, p 58.

15 - شغل (فليكس غيار - Félix Gaillard) منصب رئيس الحكومة في ظل الجمهورية الرابعة من 06 نوفمبر 1957 إلى 15 أبريل 1958.

16 - House (Jim) et MacMaster (Neil), Paris 1961. Les Algériens, la terreur d'état et la mémoire, Traduit de l'anglais par Christophe Jaquet, Casbah Editions, Alger, 2012, p 89.

17- Mannoni Eugène, **Maurice Papon prend immédiatement ses fonctions à la préfecture de police**, le Monde, n° 4289, Le Dimanche 16 et Lundi 17 Mars 1958.

18 - House (Jim) et MacMaster (Neil), op cit, p 97.

19 - العمل النفسي أو «L'action Psychologique» بالفرنسية، ما هي في الحقيقة سوى "الحرب النفسية". وتقوم على الاستخدام المتعمد للدعاية وغيرها من الوسائل، بهدف التأثير على آراء ومشاعر ومواقف وتصرفات المجموعات المعادية أو المحايدة أو الصديقة، دعما لسياسة أو لأهداف راهنة، أو لخطوة عسكرية، في ظروف الحرب أو الأزمات والمواجهات. وتستهدف الحرب النفسية بشكل عام التأثير على معنويات الخصم، والقضاء على إرادته للقتال أو المقاومة. وأكثر وسائل الإعلام استخداما في الحرب النفسية هي الوسائل السمعية البصرية، الصحافة المكتوبة، الكتب، النشرات ومكبرات الصوت.

الكيالي (عبد الوهاب) وآخرون، موسوعة السياسة، ج 2، المؤسسة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1994، ص 2015.

20 - بعد انسحابه من الساحة السياسية الفرنسية في 1953، عاد الجنرال (شارل ديغول- Charles De Gaulle) إليها، على إثر أحداث 13 ماي 1958 في الجزائر، وعين رئيسا للمجلس الوطني، أي رئيسا للوزراء من 01 جوان 1958 إلى 20 ديسمبر 1958. وخلال هذه الفترة تم تعديل الدستور في فرنسا، ونظمت انتخابات رئاسية في 21 ديسمبر 1958، أصبح على إثرها (ديغول) أول رئيس جمهورية في عهد الجمهورية الخامسة.

<http://www.linternaute.com/biographie/charles-de-gaulle>, consulté le 09 février 2016 à 09h. /

21 - "الحرب الثورية" هي مصطلح (ماوي)، نسبة إلى الزعيم الثوري الصيني (ماوتسي تونغ) الذي كان يعتقد أنه لا يمكن القيام بحرب ثورية إلا بعمل سياسي-عسكري، أي أن الحرب الثورية، سواء أكانت حرب ثورية طبقية أو حرب ثورية وطنية، إذا لم تفهم الشروط والخصائص التي تميزها، فإنه لا يمكن القيام بها والانتصار فيها. أما في الفكر العسكري الفرنسي فقد ارتبط مفهوم "الحرب الثورية" بوضع الجيش الفرنسي بعد الحرب العالمية الثانية، إذ وجد نفسه يخوض حروبا غير الحروب النظامية التي تدرّب وتعود عليها، والتي تخضع لأخلاقيات الحرب المتعارف عليها وأولها عدم التعرض للمدنيين. ففي حرب الهند الصينية 1946-1954، وحرب الجزائر 1954-1962 كان على الجيش الفرنسي أن يتعامل مع حروب يشارك فيها الشعب أي العسكريون المدنيون. وفي هذه الحالة فإن من يسمون مدنيين، هم في نفس الوقت عسكريين

وعلى هذا الأساس طور الجيش الفرنسي نظرية جديدة تقوم على الحرب العامة الموجهة ضد العسكريين وضد المدنيين على حد سواء، وهذا ما مارسه فرنسا مع الثورة الجزائرية عندما أدخلت الوسائل العسكرية في تعاملها مع المدنيين الجزائريين سواء في الجزائر أو في فرنسا.

Gérard Chaliand, *Guérillas et guerres révolutionnaires marxistes, le « modèle chinois »* <http://www.leconflit.com/article-guerillas-et-guerres-revolutionnaires-marxistes-le-modele-chinois-73942767.html>, consulté le 26 Mars 2016 à 19h28mn.

ورد في «الموسوعة السياسية» أن «الحرب الثورية» تعرف أيضا بـ «حرب التحرير الوطني» و«حرب الشعب» وتقوم عندما تكون الشعوب في مواجهة خصم ذي قدرات كبيرة، حيث يتم تعبئة طاقات الشعب ضد المحتل أو المستغل.

الكيالي (عبد الوهاب) وآخرون، المرجع السابق، صص 194-195.

²² – Papon (Maurice), *Les chevaux du pouvoir : le préfet de police du générale de Gaulle, ouvre ses dossiers, 1958-1967*, Paris, Platon, 1988, pp 103-04.

²³ – House (Jim) et MacMaster (Neil), op cit p 97-8.

²⁴ – Ibid, p 99.

²⁵ – Service de Coordination des Affaires Algérienne «

²⁶ – «Service d'Assistance Technique aux Français musulmans d'Algérie»

²⁷ – Force de Police Auxiliaire«

²⁸ – «Bureaux de Renseignement Spécialisé»

²⁹ – Ibid, p 100. Linda (Amiri), op cit, p 81-2 ينظر أيضا:

³⁰ – «Section Administrative Spécialisée» هو جهاز تابع للجيش الفرنسي في الجزائر، ومعروف اختصارا بـ«لا صاص» ومتخصص في ممارسة النشاط النفسي اتجاه سكان الأرياف الجزائرية. مهمتهم الرئيسية هي تطهير القرى والدواوير ومراقبتها عن قرب من خلال تقسيم خدمات اجتماعية كالتطبيب، التعليم، بالإضافة إلى جمع المعلومات حول المجاهدين وتسليمها إلى

الجيش. والغاية هي عزل السكان عن الثورة ومنعهم من الالتحاق بصنوف «ج.ت.و». بلغ عدد الفروع الإدارية العاملة في 1957 حوالي 600 فرع و697 في عام 1960.

Cheurfi (Achour), op cit, p 312-13.

31 - «Section Administrative Urbaine» هذا الجهاز يقوم بنفس وظيفة جهاز «لا صاص» لكن في المدن.

Ibid, p 313.

32 - خدم (روجي كونيبيل - Roger Cunibile) و(هيبوليت برينجيير - Hippolyte Berenguier) أيضا مشرفان إداريان للشؤون الأهلية بالمغرب الأقصى.

33 - (روبار مونتاني - Robert Montagne) هو مستشرق فرنسي وعالم في أصل الإنسان والسلالات البشرية. اهتم بشكل خاص بدراسة بنية الهجرة الجزائرية في فرنسا حسب القرية والقبيلة. كلفه وزير الداخلية (فرانسوا ميران - François Mitterrand) في 1952 بقيادة فريق من الباحثين للقيام بأبحاث حول التوزيع الجغرافي للمجموعات الإثنية في فرنسا المرتبطة بالسكن والعمل.

House (Jim) et MacMaster (Neil), op cit p 105.

34 (رجل سياسي فرنسي، وعضو في حزب «تجمع Michel Debré - ميشال دوبري»³⁴ منذ تأسيسه في 1947. عينه الرئيس (شارل ديغول) كأول رئيس «R.P.R الشعب الفرنسي - 1962. كان (دوبري) من أشد أنصار حكومة في الجمهورية الخامسة من جانفي 1959 إلى أبريل "الجزائر فرنسية".

http://www.larousse.fr/encyclopedie/personnage/Michel_Debr%C3%A9/115862, consulté le 19 février 2016 à 09:32.

35 - «الحزبة - Les Harkis» ومفردها «حزكي» وهي لفظة تطلق على الجزائريين الذين خدموا كقوة مساعدة في الجيش الفرنسي، واختاروا أو أجبروا، في بعض الحالات، على القتال إلى جانب فرنسا ضد إخوانهم الجزائريين. تأسست أول وحدة للـ«حركة» في نوفمبر 1954 في منطقة الأوراس للقتال إلى جانب الجنود الفرنسيين، وابتداء من 1956 شُكلت وحدات منهم مؤطرة من ضباط فرنسيين، وهم من يقوم، عادة، بعمليات التمشيط في الجبال. للمزيد من المعلومات عن هذه الفئة ينظر:

Cheurfi (Achour), op cit p 181-2.

36 - لمزيد من المعلومات عن «قوة الشرطة المساعدة - F.P.A»، ينظر:

Ageron Charles-Robert, **Les supplétifs Algériens dans l'armée française pendant la guerre d'Algérie**, in : Vingtième Siècle, revue d'histoire, n° 48 octobre-décembre 1995. Pp. 3-20.

Vallat Rémy, op cit, Pp. 321-344. ينظر أيضا:

Péju (Paulette), Ratonnades à Paris, précédé de Les harkis à paris, préface de pierre Vidal-Naquet, introduction de Marcel Péju, postface de François Maspero, EDIF 2000, Alger, 2010, pp 25-133.

37 - ينتمي (ريموند مونتنيير - Raymond Montener) إلى فئة المستوطنين الجزائريين المعروفة باسم «الأقدام السوداء»، وهو من مواليد 1912 في مدينة «بوفاريك»، شارك في حرب الهند الصينية (1947-1954)، ثم عمل في «ف.إ.م - S.A.S» في مدينة «الخميس» قرب الحدود المغربية، ولاحقا عين ضابطا في «ف.إ.ح - S.A.U» على مقاطعة الجزائر التي تحوي الحي القصديري الضخم في «كلو صلومبيي - Clos-Salembier»، «المدنية» حاليا، والذي تعتبره السلطات الاستعمارية في الجزائر، أحد المعامل الرئيسية ل«ج.ت.و». انخرط في العمليات التي كانت تقوم بها وحدات «الحركي» في الجزائر والمعروفة باسم «أصحاب البزة الزرقاء - les bleus de chauffe» والتي قامت بحملة ضد «ج.ت.و» في العاصمة خلال معركة الجزائر.

House (Jim) et MacMaster (Neil), op cit p 109.

38 - (إيمانويل بلونشار - Emmanuel Blanchard) أستاذ محاضر في العلوم السياسية في معهد الحقوق والعلوم السياسية، ومدير معهد العلوم السياسية ب«جامعة فرساي، سانت كوتتان-أون-إفلين - université de Versailles Saint-Quentin-en-Yvelines». تحصل على شهادة الدكتوراه بتقدير مشرف جدا من جامعة «ديجون - Dijon» عن أطروحة بعنوان «تأطير مواطنين مستضعفين، شرطة الجزائريين في المنطقة الباريسية 1944-1962 - Encadrer des citoyens diminués. La police des Algériens en région parisienne, 1944-1962». من أهم مؤلفاته «الشرطة الباريسية و الجزائريين 1944-1962 - La police parisienne et les Algériens, 1944-1962 = الصادر عن دار النشر «نوفو موند-

«Nouveau Monde Editions

المصدر: الموقع الرسمي لجامعة «جامعة فرساي، سانت كونتان-أون-إفلين - université de Versailles Saint-Quentin-en-Yvelines» .
<http://www.uvsq.fr/m-blanchard->

emmanuel-55260.kjsp اطلع عليه في 27 ماي 2016، على الساعة 12 و 15 د.

39 - للمزيد من التفاصيل حول «فرقة الاعتداءات والتعنيفات - B.A.V»، ينظر:

Blanchard Emmanuel, **Police judiciaire et pratiques d'exception pendant la guerre d'Algérie**. Vingtième siècle, Fondation Nationale des Sciences Politiques, 2006, pp. 61-72.

40 - في احد المناشير ورد: "وأخيرا تحررت بلادك من الرعب الذي شلها منذ أربع سنوات. لقد قرر أبوك وأمك وإخوانك وأخواتك، في هبة رائعة، أن يضموا أيديهم ليد الجيش الفرنسي، جيشك أنت، ويضربوا ضربة رجل واحد تقضي نهائيا على خصم بانس وميئوس منه. فيا من تقيم على أرض فرنسا، لا تخن قضيتك المقدسة، قضية الجزائر الفرنسية!..." وجاء في منشور آخر عن مسؤولي «ج.ت.و»: "مجرمون يعيشون عيش البذخ والرفاه في الفنادق الفخمة في تونس وجنيف والقاهرة..."

Amiri (Linda), op cit, p 63.

41 - «فانسان - Vincennes»: هي مدينة فرنسية تقع في الضواحي الشرقية لباريس في إقليم «فال دو مارن - Val-de-Mrne» بمنطقة «إيل دو فرانس - Ile-de-France».

42 - يقع «مركز فانسان لكشف الهوية - Centre d'Identification de Vincennes» على طريق الهرم ب«فانسان». افتتح أبوابه في 21 جانفي 1959، ووضع تحت سلطة «م.ت.ش.ج - S.C.A.A» وتسييره إداريا «م.م.ف.ج.م.ت - S.A.T-F.M.A». وكان يأوي الجزائريين الذين أوقفوا في الطريق العام ويقتضي الأمر التحقيق بشأنهم، حيث يتم تسجيل بيانات كل المعتقلين في بطاقات خاصة تمكن من ضمان الرقابة على المهاجرين الجزائريين بمقاطعة «السين». وعند انتهاء التحقيقات يطلق سراح المعتقلين. أما الأشخاص محل شك فيوضعون تحت الإقامة الجبرية بقرار ولائي لمدة 15 يوما، مثلما تنص عليه أمرية 07 أكتوبر 1958، ثم يخلى سبيلهم. وفي حال ثبوت تهم أخرى ضدهم يتم فرض الإقامة الجبرية عليهم بمقار سكناهم مع تأشير أسبوعي بمحافضة شرطة الحي، أو ينقلون إلى مراكز للإقامة الجبرية، ويمكن أن يرسل بعضهم إلى الجزائر. Ibid, pp 85-9.

43 - مثل مركز «نوجانت - Nogent» ومركز «بوجون - Beaujon». للمزيد من المعلومات حول مراكز الاعتقال في باريس ينظر:

Amiri (Linda), op cit, pp 84-89.

ينظر ايضا:

Emmanuel Blanchard, «L'internement avant l'internement Commissariats, centre de triage et autres lieux d'assignation à résidence (il)-légale» Matériaux pour l'histoire de notre temps 2008 /4 (N° 92), p. 8-14.

44 - House (Jim) et MacMaster (Neil), op cit p 107.

45 - Ibid, pp 107-8.

46 - وصلت أول فرقة من «ق.ش.م - F.P.A» أو «الحركة - Harkis» من الجزائر إلى مرسيليا في 26 ديسمبر 1959، وكانت تتكون من 82 «حزكي» تتراوح أعمارهم بين سبعة عشر إلى أربعين سنة على الأكثر.

Amiri (Linda), op cit, pp 97-8.

ينظر أيضا الفيلم الوثائقي الذي أخرجه (جاك بانيجال - Jacques Panijel)، وبرعاية «لجنة موريس أودين - Comité Maurice Audin» و«حقيقة-حرية - Vérité-Liberté»، عن مظاهرات ومجازر باريس 17 أكتوبر 1961، بعنوان «أكتوبر في باريس - Octobre à Paris». وصور هذا الفيلم الوثائقي من أكتوبر 1961 إلى مارس 1962 في قلب الأحداث التي يرويها. ويتضمن شهادات حية لضحايا قمع الشرطة الفرنسية و«الحركي».

<https://www.youtube.com/watch?v=PtO7P7SJgjs>, consulté le 9 Juin 2016 à 12h50mn.

47 - يعتقد (الجنرال شال) أن كسب المعركة ضد «ج.ت.و.» لا يتحقق إلا بتكثيف القمع وتعزيزه باستغلال المهندسين والمتطوعين الجزائريين، واستمالة الجماهير الشعبية الجزائرية وإقناعها بالسير وراء مخطط الرئيس (ديغول) المتضمن في مشروع قسنطينة 1958.

92. Amiri (Linda), op cit, p

48 - Haroun (Ali), La 7^e wilaya, la guerre du FLN en France 1954-1962,

Casbah Editions, Alger, 2005, p 26.

49 - (روجي فيبوت - Roger Wybot) واسمه الحقيقي (بول وارين - Paul Warin): هو عسكري فرنسي متخصص في الاستعلامات. مؤسس «الدي.أس.تي - D.S.T» وأول مدير لها من 1944 إلى 1958.

<http://www.sfhp.fr/index.php?post/2012/01/05/Notice-biographique-Roger-Wybot>, consulté le 13-06-2016 à 00:15.

50 - Bernert (Philippe), Roger Wybot et la bataille pour la DST, Presse de la cité, Paris, 1975, pp 449-451.

51 - كان لـ(يونسى عبد الله) عدة أسماء مستعارة منها (مراد)، (شارل - Charles)، (فايان - Fabien) وغيرها. وهو من مواليد 15 فيفري 1930 بـ«زيام منصورية» في مقاطعة قسنطينة. وظف كإطار دائم في فدرالية «ج.ت.و» بفرنسا بعد خروجه من السجن في جويلية 1958، بعد أن قضى فيه عشرة أشهر بتهمة المساس بأمن للدولة

Mohammed Harbi, «Histoire d'une infiltration de la DST dans le FLN : l'affaire Mourad», colloque pour une histoire critique et citoyenne. Le cas de l'histoire fraco-algérienne, 20-22 juin 2006, Lyon, ENS LSH, 2007.

http://ens-web3.ens-lsh.fr/colloque/france-algerie/communication.php?id_article=230

52 - كان التقسيم السياسي الإداري الذي وضعته فدرالية «ج.ت.و» لفرنسا وبعض البلدان الأوروبية المجاورة يقوم على: الولاية، العمالة، المنطقة، الناحية، القطاع، القسمة، الفرع والخلية. ينظر: Haroune (Ali), op cit pp 51-3

53 - Mohammed Harbi, op cit.

54 - من المعتقلين كان (عبد الرحمان فارس)، الذي أصبح فيما بعد رئيس الهيئة التنفيذية التي تولت تسيير المرحلة الانتقالية بين التوقيع على وقف إطلاق النار بين الجزائر وفرنسا في 18 مارس 1962 وإجراء استفتاء تقرير المصير في 1 جويلية 1962، وكان معه أيضا (فرانسوا بودريار - François Baudrillard) و(جان ماري لوكيتي - Jean-Marie Licuti) واللذان كانا يدعمان الجبهة ضمن شبكة تحويل أموال الاشتراكات إلى خارج فرنسا.

Neil MacMaster, Jim House, « La fédération de France du FLN et l'organisation du 17 octobre 1961 », *Vingtième Siècle. Revue d'histoire* 2004 /3 (n° 83), p. 145-160.

55 - ينظر شهادات بعض أعضاء شبكته «حملة الحقائق» الذين ذكروا (يونسى عبد الله) بالاسم في:

Charby (Jacques), *Les porteurs d'espoir : les réseaux de soutien au FLN pendant la guerre d'Algérie, les acteurs parlent*, Chihab Editions, Alger, 2004, p66 et 68-73.

56 - تلقى المكتب الفدرالي لفدرالية «ج.ت.و» وبطلب منه، وفي إطار التحقيق الذي باشره عضوا المكتب الفدرالي: (عمار العدلاي) و(علي هارون) حول (يونسى عبد الله) بعد انكشاف أمره، تقارير من أشخاص عملوا مباشرة تحت إمرة (يونسى) يشتكون من سلوكياته المنافية للأخلاق والمبادئ الأخلاقية التي ألزمت «ج.ت.و» مناضليها بها. ففي تقرير من «مرسيليا» مؤرخ في 31 ماي 1962 يروي زوج مناضلة، تنتمي إلى الخلايا النسوية، كيف أن (مراد) الذي كان يحضر الاجتماعات النسوية في مقاطعته، ساوم زوجته في شرفها، وكان حينها في السجن. وفي تقرير آخر مؤرخ في 4 جوان 1962 حرره المدعو (عمار أمّنة) يقول فيه أنه عندما تم نقله إلى «ليون - Lyon» في 6 فيفري 1962 التقى مساء ذلك اليوم ب(مراد)، وكان يعرفه باسم (فايان - Fabien)، واضطر إلى قضاء الأمسية عند طالبات في مسكن (مراد). وقد تحدثت تلك الطالبات عن بعض السلوكيات من (مراد) والتي لا تليق بمسؤول مثله ومدى الضرر الذي يمكن أن تسببه للقضية الوطنية مثل تلك الأعمال. وذكر أيضا أنه اضطرهم إلى احتساء الخمر، بحجة اختبار مدى قدرتهم على تحمل تأثير المشروبات الكحولية. فشرّبوا حتى الثمالة وبالتالي أمضى الجميع الليلة في مسكن مراد.

Mohammed Harbi, op cit.

57 - Ibid.

58 - Ibid

59 - (بوديسة صافي): من مواليد 22 أوت 1929 ب«جرينفيل - Geryville»، «البييض» حاليا. هاجر إلى فرنسا في 1948 واشتغل في مصنع «يوجو - Peugeot» للسيارات بمدينة «سوشو - Sochaux». بعد انضمامه ل«ج.ت.و» أصبح أمينا عاما ل«الصدّاقة العامة للعمال الجزائريين -

«A.G.T.A»، ثم أصبح عضوا في البعثة التنفيذية لـ«الاتحاد العام للعمال الجزائريين - U.G.T.A» بتونس. بعد الاستقلال عين وزيرا للشغل في 2 ديسمبر 1964.

<http://ksarchellala45.blogspot.com/2011/10/el-hadj-safi-boudissa-biographie.html> consulté le 21 Juin 2016 à 20:40.

ينظر أيضا:

<http://maitron-en-ligne.univ-paris1.fr/spip.php?article152167>, consulté le 21 Juin 2016 à 20:40.

⁶⁰ - «الصدقة العامة للعمال الجزائريين - A.G.T.A» تأسست في 21 فيفري 1957 في فرنسا. وهي نقابة عمالية تابعة لـ«ج.ت.و» وذات صلة بالنقابات العمالية الفرنسية خاصة «الكنفدرالية العامة للعمل - C.G.T.».

Simon Jacques, **L'Amicale des Algériens : la police politique du FLN en France**, Le Matin d'Algérie [en ligne], 31 Janvier 2012. Consulté le 21 Juin 2016 à 22:45.

Mohammed Harbi, op cit. - ⁶¹

⁶² - «مصلحة التوثيق الخارجي والجوسسة المضادة - Service de documentation

extérieur et contre espionnage» هي مصلحة فرنسية للاستعلام الخارجي. تأسست في 28 ديسمبر 1945، وتغير اسمها إلى «المديرية العامة للأمن الخارجي - Direction Générale de la Sécurité Extérieure» في 2 أبريل 1982. في ظل الجمهورية الرابعة كانت ملحقة مباشرة بالوزير الأول، وفي الجمهورية الخامسة أحقها الرئيس (ديغول) إلى وزارة الجيوش. استخدمها الوزير الأول (ميشال دوبري - Michel Debré) ضد «ج.ت.و» في الخارج.

Claude Faure, «Bref historique des services de renseignement et de sécurité français contemporains», Revue historique des armées [En ligne], 247 | 2007, mis en ligne le 01 août 2008, consulté le 23 juin 2016. URL : <http://rha.revues.org/1843>

63 - بين 1954-1958 تغيرت الحكومة في فرنسا خمس مرات، وهذا يدل على عدم الاستقرار السياسي. ويعد المشكل الجزائري السبب الرئيسي في السقوط المتتالي للحكومات.

64 - ذكرنا في هامش سابق أن اليد الحمراء أسسها مستوطنون متطرفون لتصفية رموز الحركة الوطنية في تونس والمغرب، حيث تم اغتيال عدد من الوطنيين التونسيين ومن أهمهم الزعيم النقابي (فرحات حشاد) في 5 ديسمبر 1952 والقيادي في الحزب الدستوري التونسي (الهادي شاكر) في سبتمبر 1953 كما اغتالت الطيب (عبد الرحمن مامي) في 13 جويلية 1954..

وفي 1957 قام (بول غاستون - Paul Gaston) مدير «م.ت.خ.م.ج - S.D.E.C.E» بين 1957-1959 بإعادة تفعيل الوحدة وتطوير طريقة العمل بها. وقد تم تعيين (كونستونتين ملنيك - Constantin Melnik) على رأس الوحدة وأصبحت أهدافها اغتيال رموز ومؤيدي «ج.ت.و».

65 - ينظر التذييل الذي وضعه (باسكال بلونشار - Pascal Blanchard) لكتاب: Daeminickx (Didier), La Main Rouge, bande dessinée, dessins de Makowski (Lionel), postface de Pascal Blanchard, collection Arrêt sur l'Histoire, AD Libris Editions, Paris, 03 septembre 2013.

66 - ينظر المقال المنشور في جريدة «الوطن - El Watan» الجزائرية عن (جورج بوشرت - Georg Puchert) بعنوان «مات من أجل الجزائر - Mort pour l'Algérie» في عدد 13 جويلية 2005.

67 - للاطلاع على تفاصيل أكثر عن ظروف وملابسات اغتيال (ولد عودية) ينظر: Patricia Tourancheau, « La Main rouge contre le FLN ». Libération [en ligne], 18 juillet 2001. www.libération.fr/cahier-spécial/2001/07/18/la-main-rouge-contre-le-FLN-371919. consulté le 20 juin 2016 à 10:00.

68 - Haroun (Ali), op cit, p 127.

69 - Omar Malek Productions, op cit.

- Amiri (Linda), op cit, p 87. – 70
 El Moudjahid, n°68, du 05-08-1960. – 71
 Haroun (Ali), op cit, p 411. – 72
 Amiri (Linda), op cit, p 106. – 73
 74 – ينظر التوطئة التي كتبها (بيار فيدال ناكي - Pierre Vidal-Naquet)، لكتاب:
 Paulette (Péju), op cit, p 9.
 Haroun (Ali), op cit, pp 305-325. بنظر 75
 Vallat Rémy, op cit, p342. – 76

قائمة المصادر والمراجع

- 1 - الكيالي (عبد الوهاب) وآخرون، موسوعة السياسة، ج 2، المؤسسة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1994.
 2 - Haroun (Ali), La 7^e wilaya, la guerre du FLN en France 1954-1962, Casbah Editions, Alger, 2005.
 3 - Papon (Maurice), Les chevaux du pouvoir : le préfet de police du générale de Gaulle, ouvre ses dossiers, 1958-1967, Paris, Platon, 1988.
 4 - Chabrun (Laurent), La guerre de l'ombre, RG contr FLN, préface de Benjamin Stora, Editions Jacob-Duvernet, Paris, 2011.
 5 - Amiri (Linda), La bataille de France. La guerre d'Algérie en France, Chihab Editions, Alger, 2005.
 6 - House (Jim) et MacMaster (Neil), Paris 1961. Les Algériens, la terreur d'état et la mémoire, Traduit de l'anglais par Christophe Jaquet, Casbah Editions, Alger, 2012.

7 - Cheurfi (Achour), Dictionnaire de la révolution algérienne 1954-1962, Casbah Editions, Alger, 2004.

8 -Péju (Paulette), Ratonnades à Paris, précédé de Les harkis à paris, préface de pierre Vidal-Naquet, introduction de Marcel Péju, postface de François Maspero, EDIF 2000, Alger, 2010.

- 9Bernert (Philippe), Roger Wybot et la bataille pour la DST, Presse de la cité, Paris, 1975.

10 -Charby (Jacques), Les porteurs d'espoir: Les réseaux de soutien au FLN pendant la guerre d'Algérie, Chihab Editions, Alger, 2004.

Daeminickx (Didier), La Main Rouge, bande dessinée, - 11 dessins de Makowski (Lionel), postface de Pascal Blanchard, collection Arrêt sur l'Histoire, AD Libris Editions, Paris, 03 septembre 2013.

Vallat Remy, **Un tournant dans la « Bataille de Paris » : l'engagement de la force de police auxiliaire (20 mars 1960)**. In Outre-mers, tome 91, n° 342-343, 1^{er} semestre 2004, Vichy et les colonies.

Ageron Charles-Robert, **Les supplétifs Algériens dans l'armée française pendant la guerre d'Algérie**, in : Vingtième Siècle, revue d'histoire, n° 48 octobre-décembre 1995.

Blanchard Emmanuel, **Police judiciaire et pratiques d'exception pendant la guerre d'Algérie**.Vingtième siècle, Fondation Nationale des Sciences Politiques, 2006.

Mohammed Harbi, «Histoire d'une infiltration de la DST dans le FLN : l'affaire Mourad», colloque pour une histoire critique et citoyenne. Le cas de l'histoire franco-algérienne, 20-22 juin 2006, Lyon, ENS LSH, 2007. – 15

Neil MacMaster, Jim House, « **La fédération de France du FLN et l'organisation du 17 octobre 1961** », *Vingtième Siècle. Revue d'histoire* 2004 /3 (n° 83), p. 145-160. – 16

Jean-Marc BERLIÈRE, « **HISTOIRE DE LA POLICE FRANCAISE** », *Encyclopédia Universalis* [en ligne]. – 17

René LÈVY, « **POLICE EN FRANCE DE LA LIBÉRATION À NOS JOURS** », *Encyclopedia Universalis* [en ligne]. le Monde, n° 4289, Le Dimanche 16 et Lundi 17 Mars 1958. – 18

El Moudjahid, n°68, du 05-08-1960. – 20

Libération [en ligne], 18 juillet 2001. – 22

Le Matin d'Algérie [en ligne], 31 Janvier 2012. – 23